

المملكة المصرية

وزارة الخارجية

ادارة الشؤون السياسية والتجارية

المعاهدة

الخاصة بالمحافظة على الحيوان والنبات بحالتهم الطبيعية

المؤرخة ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣

(ج)

بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ أغسطس سنة ١٩٣٣
وقعت الحكومة المصرية على هذه المعاهدة بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣
وأودعت وثيقة تصديقها عليها محفوظات وزارة الخارجية البريطانية يوم
٢١ فبراير سنة ١٩٣٥

obeykandi.com

معاهدة خاصة بالمحافظة على الحيوان

والنبات بحالتهم الطبيعية

لندن في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣

نظرا لما رأته حكومات اتحاد جنوب أفريقيا والبرازيل والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ومصر واسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال والسودان الانجليزى المصرى .

من حيث إن الحيوان والنبات بحالتهم الطبيعية فى بعض أجزاء العالم ولا سيما فى أفريقيا هما فى الأحوال الحاضرة فى خطر الانقراض أو الضرر المستمر .

ولرغبة هذه الحكومات فى إيجاد نظام خاص للمحافظة على الحيوان والنبات ولأن هذه المحافظة يمكن تحقيقها على الوجه الأكل بالوسائل الآتية :

١ - إنشاء متنزه قومى ومناطق حرام طبيعية كاملة ومناطق أخرى يكون فيها صيد الحيوان أو قتله أو اقتناصه وجنى النبات أو إتلافه محدودا أو ممنوعا .

٢ - وضع قواعد خاصة لصيد الحيوان وقتله أو اقتناصه خارج هذه المساحات .

٣ - تنظيم تجارة الفنائم .

٤ - تحريم بعض الوسائل والأسلحة المستعملة فى صيد الحيوان وقتله واقتناصه .

قد قررت عقد معاهدة لهذه الأغراض وعينت لذلك وكلاءها المفوضين
المذكورين بعد :

عن حكومة اتحاد جنوب أفريقيا :

المسترس . ت . ووتر المندوب السامي لاتحاد جنوب أفريقيا في المملكة
المتحدة .

السير أرثرو . هل مدير الحدائق الملكية في كيو .

عن حكومة البليچيك :

سعادة البارون كارتنيه دومارشين سفير جلالة ملك البليچيك .

الدكتور فان استرايلن مدير المتحف الملكي للتاريخ الطبيعي في بروكسل .

الدكتور ج . م . درشيد مدير حديقة ألبير الأهلية ومدير المكتب الدولي
لحماية الطبيعة .

عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية :

صاحب الفخامة الكونت أوتسلو .

السير ولیم ف . جورز حاكم أوغندا السابق .

السير أرنولد هودسون حاكم سييراليون .

السير . ا . ب . اشسون وزير المستعمرات .

المستر . ب . ف . رايت السكرتير الرسمي لمكتب المندوب السامي في
رودسيا الجنوبية .

المستر ج . ج . فيتز موريس — المستر دنيس ريكت .

عن حكومة مصر :

الدكتور ابراهيم قدرى مدير حدائق الحيوانات بالجيزة .

عن حكومة اسبانيا :

سعادة الدون رامون بيريزدى آيالا سفير اسبانيا .

عن حكومة فرنسا :

المسيو لويس روفات مدير مكتب الصيد بوزارة المستعمرات .

عن حكومة ايطاليا :

سعادة الدكتور توليو تسدا السكرتير العام لوزارة المستعمرات .

سعادة المركز سافريو باتريزى .

عن حكومة البرتغال :

سعادة الدكتور روى أنس أولريك سفير البرتغال .

الدكتور كارلوس ميلوجيرالدس الاستاذ فى معهد الزراعة العالى فى لشبونة .

الدكتور لويس وتنسيك كاريسو الأستاذ بجامعة كوليبرا .

عن حكومة السودان الانجلىزى المصرى :

الماجور و . ب . باركر مراقب الصيد .

وبعد أن تبادل هؤلاء المفوضون الأوراق الدالة على السلطة التامة
المخولة لكل منهم ووجودها بشكل قانونى صحيح ، قد اتفقوا على النصوص
الآتية :

معاهدة خاصة بحماية الحيوانات والنباتات وهي على حالتها الطبيعية

(مادة ١)

١ — فيما عدا ما يختص بالأقطار المذكورة في الفقرة الثالثة "أ"، من هذه المادة يكون لكل حكومة من الحكومات المتعاقدة بمقتضى أحكام المادة ١٣ الحرية في أن تقصر التزاماتها فيما يتعلق بأى قطر من أقطارها (سواء في ذلك الوطن الأصلي والمستعمرات وممتلكاتها التى فيها وراء البحار والأراضى التى تحت سيادتها أو حمايتها أو انتدابها) على ما هو مدون فى الفقرات ٣ و ٨ و ٩ من المادة التاسعة من هذه المعاهدة وكلمة (جزئيا) المستعملة فى هذه المعاهدة انما تشير الى هذه الالتزامات .

٢ — كلمة (قطر) أو (أقطار) يقصد بها فيما يختص بأية حكومة من الحكومات المتعاقدة وفيما يتعلق بالأغراض التى ترمى اليها هذه المعاهدة قطر تلك الحكومة أو أقطارها التى تنطبق عليها هذه المعاهدة برمتها ، ومع مراعاة أحكام الفقرة السابقة والمادة الثالثة عشرة فان الالتزامات الناشئة من نصوص المواد ٢ — ١٢ انما تنطبق على مثل تلك الأقطار فقط .

٣ — تنطبق هذه المعاهدة برمتها على :

(١) جميع الأقطار (أى الأوطان الأصلية والمستعمرات والممتلكات التى فيها وراء البحار أو الأقطار التى تحت السيادة أو الحماية أو الانتداب) التابعة لأية حكومة من الحكومات المتعاقدة بقارة أفريقية ومنها مدغشقر وزنجبار .

(ب) أى قطر آخر تكون حكومة من الحكومات المتعاقدة قد تقيدت بشأنه جميع التزامات هذه المعاهدة طبقا لأحكام المادة ١٣

٤ — تعتبر أراضي جنوب أفريقيا التي تحت الانتداب السامي البريطانى قطرا واحدا فيما يخص بهذه المعاهدة .

٥ — لا تنطبق هذه المعاهدة لا كليا ولا جزئيا على أى وطن أصلى فى غير أفريقية الا فى حالة صدور اقرار يقضى بمثل ذلك التطبيق بمقتضى المادة ١٣ وفى حدود ذلك الاقرار .

(مادة ٢)

فما يخص بهذه المعاهدة :

١ — يقصد بكلمة متزه قومى ” مساحة “ .

(١) تحت رقابة عامة ، ولا يجوز تعديل حدودها أو نقل ملكية أى جزء منها الا برأى السلطة التشريعية المختصة .

(ب) مخصصة للمحافظة على حياة الحيوان والنبات البرى ووقايته واكثاره وللمحافظة على الأشياء ذات الأهمية الجمالها وروعها أو لفائدتها الجيولوجية أو التاريخية أو التى لها علاقة بما قبل التاريخ أو بعلم العاديات أو غير ذلك من الفوائد العلمية التى تنفع الجمهور وتسليه .

(ج) يحرم فيها صيد الحيوان أو قتله أو اقتناصه أو اتلاف النبات أو جمعه ألا تحت اشراف السلطات المهيمنة على المتزه أو بواسطتها مباشرة .

تمنح التسهيلات اللازمة للجمهور جهد المستطاع وطبقا للأحكام السابقة لمشاهدة الحيوان والنبات فى المتزهات القومية .

٢ — يقصد بكلمتى ” منطقة حرام “ كل منطقة تشرف عليها هيئة عامة ويحرم فيها تحريما باتا أى نوع من أنواع صيد الحيوان أو السمك وأى عمل من الأعمال الخاصة باستغلال الغابات أو بالزراعة أو التعدين أو الحفر أو البحث أو التنقيب أو التقصيب أو البناء وأى عمل من شأنه تغيير معالم

التربة أو النبات وأي عمل قد يضر الحيوان أو النبات أو يقلقه وادخال أى نوع من أنواع الحيوانات أو النباتات بلديا كان أو مستوردا بريا أو مستأنسا وحيث يحرم الدخول أو المرور أو ضرب الخيام بدون إذن كتابي خاص من السلطات المختصة وحيث لا يباح إجراء الأبحاث العلمية إلا بإذن من تلك السلطات .

لفظ "حيوان" أو "نوع" يراد به كل ذوات الفقرات وعديمة الفقرات (ويدخل ضمن ذلك السمك غير الصالح للأكل ولكنه لا يشمل الصالح للأكل إلا إذا وجد في منتزه قومي أو في منطقة حرام) وأوكارها وبيضها وقشر بيضها وجلدها وریشها .

(مادة ٣)

١ — تعجل الحكومات المتعاقدة بالنظر في الوسائل التي تمكنها من أن تنشئ في بلادها متنزهات قومية ومناطق حراما طبيعية كاملة على مثال ما هو مبين بالمادة السابقة وفي الحالات التي يمكن معها إنشاء مثل هذه المتنزهات القومية أو المناطق الحرام يشرع في إجراء الأعمال اللازمة في مدى سنتين من تاريخ ابتداء سريان العمل بهذه المعاهدة .

٢ — اذا لم يتسن عمليا في الوقت الحاضر إنشاء منتزه قومي أو منطقة حرام طبيعية كاملة بقطر ما وجب تعيين أما كن صالحة لهذا الغرض في أقرب آن مستطاع مع تدرج العمران بذلك القطر ثم تحويلها الى متنزهات عامة أو مناطق حرام طبيعية كاملة حالمآ ترى السلطات المختصة أن الأحوال تسمح بذلك .

(مادة ٤)

تضع الحكومات المتعاقدة الترتيبات الادارية الآتية موضع الاعتبار في كل قطر من أقطارها :

١ — مراقبة المقيمين بالمتنزهات القومية سواء كانوا من الأهالى أو من الجنس الأبيض حتى لا يصيب النباتات والحيوانات الطبيعية الا أقل ما يمكن من الأذى والاقلاق .

٢ — إنشاء مناطق حول حدود المتنزهات القومية والمناطق الحرام الطبيعية الكاملة يجوز فيها صيد الحيوانات وقتلها واقتناصها تحت اشراف السلطات المهتمة على المتنزه والمنطقة الحرام، ولكن لا يكون لأى فرد فيها سواء كان مالكا أو مستأجرا أو محتلا بحزء منها الحق بعد تاريخ معين تحدده السلطات المختصة في المطالبة بأى تعويض عما تحدثه تلك الحيوانات من التلف .

٣ — يجب أن تكون الأماكن التى يقع الاختيار عليها لتنشأ فيها المتنزهات القومية فسيحة بدرجة كافية تسمح بقدر الامكان بتنقل الحيوانات المحفوظة بها .

(مادة ٥)

١ — تعلم الحكومات المتعاقدة حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا بكل متنزه قومى أو منطقة حرام طبيعية كاملة تنشأ (مع بيان مساحات تلك المتنزهات أو المناطق الحرام) كما تحيطها علما بالقوانين التى تسن بشأنها بما فيها أساليب الادارة والمراقبة المتبعة فى هذا الصدد .

٢ — وكذلك تعلمها بأية بيانات تتصل بمرامى هذه المعاهدة ترسل إليها من المتاحف الأهلية والجمعيات الأهلية أو الدولية التى تدخل فى دائرة اختصاصها القضائى وتهمها تلك المرامى .

٣ — وترسل حكومة المملكة المتحدة تلك البيانات الى الحكومات التى وقعت هذه المعاهدة أو انضمت إليها انضماما كلياً أو جزئياً .

(مادة ٦)

فى كل الحالات التى يقترح فيها إنشاء متنزه قومى أو منطقة حرام طبيعية كاملة فى أى قطر تابع لحكومة من الحكومات المتعاقدة بجوار متنزه قومى أو منطقة حرام كائين فى قطر آخر (سواء كان تابعا لتلك الحكومة أو لحكومة أخرى من الحكومات المتعاقدة) أو بجوار حدود ذلك القطر يجب أن

يبدأ بتبادل الرأي فيما بين السلطات المختصة في تلك الأقطار ويجب أيضا أن تتعاون تلك السلطات عقب انشاء المتنزه القومى أو المنطقة الحرام وكذلك في حالة ما اذا كان يوجد فعلا مثل ذلك المتنزه أو تلك المنطقة .

(مادة ٧)

على الحكومات المتعاقدة أن تقوم بما يأتى كاجراءات أولية و اضافية لإنشاء متنزهات قومية أو مناطق حرام طبيعية كاملة بصرف النظر عما قد يتخذ من الاجراءات بمقتضى المادة ٣ من هذه المعاهدة :

١ — تخصص في كل قطر من الأقطار التابعة لها أماكن مناسبة (تسمى بمناطق حرام) يحرم فيها صيد أو قتل أو قنص بعض الحيوانات الطبيعية (عدا الأسماك) الا :

(أ) باذن استثنائى خاص من السلطات المختصة بالقطر أو بالحكومة المركزية المهيمنة على المناطق الحرام للأبحاث العلمية أو لأغراض ادارية .

(ب) محافظة على الأرواح أو الأملاك ، ولا تسرى الرخصات المذكورة في الفقرتين ١ و ٣ من المادة ٨ على مناطق الحرام .

٢ — شمل النباتات الطبيعية في تلك الأماكن بمثل هذه الحماية بقدر الامكان .

٣ — النظر في امكان انشاء مناطق حرام خاصة في كل من الأقطار التابعة لها تحفظ فيها أنواع الحيوانات والنباتات المراد وقايتها والتي لا تجسد الحماية الكافية مع مراعاة الأنواع المذكورة في ملحق هذه المعاهدة على وجه خاص .

٤ — مد حكومة المملكة المتحدة بالبيانات المتعلقة بالمناطق الحرام الخاصة التي تنشأ طبقا للفقرات السابقة ، وعلى الحكومة المذكورة ابلاغ تلك البيانات الى الحكومات المبينة بالفقرة الثانية من المادة الخامسة .

٥ — بذل غاية جهدها في اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لضمان وجود قدر كاف من أراضي الغابات بكل قطر من الأقطار التابعة لها وللحفاظ على خير أنواع الغابات المحلية وصراعاة أن من المستحسن منع ادخال أشجار أو نباتات أجنبية بالمتنزهات القومية أو المناطق الحرام وذلك بدون اخلال بالفقرة الثانية من المادة الثانية .

٦ — إيجاد أوثق ما يمكن من صلات التعاون فيما بين السلطات المختصة للأقطار التابعة لها لتسهيل حل المشكلات الخاصة بالغابات بتلك الأقطار .

٧ — بذل كل ما في وسعها في اتخاذ الاجراءات اللازمة لمراقبة وتنظيم عملية احراق الشجيرات على حدود الغابات .

٨ — تشجيع استئناس الحيوانات البرية التي يمكن استغلالها اقتصاديا

(مادة ٨)

١ — تعد حماية جميع فصائل الحيوانات المدرجة بماحق هذه المعاهدة من الأمور المستعجلة ذات الأهمية العظمى والحيوانات التابعة للأصناف المذكورة في " أ " يجب أن تحظى حماية تامة ما أمكن في كل قطر من أقطار الحكومات المتعاقدة ويكون صيدها أو قتلها أو اقتناصها باذن خاص من السلطة العليا في القطر ، ولا يعطى هذا الاذن الا في أحوال خاصة ولأغراض علمية هامة أو في حالة ضرورة ذلك لإدارة المقاطعة . والحيوانات التابعة لطائفة " ب " وان كانت لا تحتاج الى مثل هذه الحماية الشديدة المطلوبة لحماية الطائفة " أ " الا أنه لا يجوز السماح حتى للأهالي بصيدها أو قتلها أو قنصها الا باذن خاص تمنحه السلطات المختصة ، وتعتبر لهذا الغرض كلمتا " اذن خاص " وصفا لاذن مخالف لرخصة الصيد العادي وتمنحه السلطة المختصة على حسب ما يترأى لها وهو يسمح بصيد أو قتل أو قنص نوع واحد أو أكثر من أنواع معينة من الحيوانات ، ويجب أن يحدد في مثل هذه الرخصة المدة والمساحة التي يباح فيها الصيد أو القتل أو القنص .

٢ — لا تعتبر أحكام الفقرة السابقة محلة بأية حقوق للصيد أو غيره مما يكون لرؤساء القبائل أو القبائل نفسها أو غيرهم من الأشخاص والهيئات بمقتضى معاهدة أو رخصة أو اتفاق خاص أو تصريح إدارى فى المساحات التى سبق أن اعترف ولاية الأمور نهائيا بمثل هذه الحقوق فيها .

٣ — تنظر السلطات المختصة فى كل قطر من الأقطار التابعة للحكومات المتعاقدة فيما إذا كان من الضرورى تطبيق الفقرة الأولى من هذه المادة على أى نوع من الأنواع التى لم تدرج فى الملحق بقصد المحافظة على النباتات والحيوانات الأهلية فى كل جهة من الجهات ، وإذا ما رأت السلطات ضرورة ذلك طبقت نصوص هذه المواد الى الحد الذى تراه لازما . وتنظر كذلك فيما إذا كان من اللازم شمل نوع أو أكثر من الأنواع المذكورة فى طائفة "ق" بالحماية الخاصة بطائفة "أ" .

٤ — تنظر السلطات المختصة كذلك فى حماية أنواع النباتات والحيوانات التى تعتبر بوجه عام نافعة للإنسان أو ذات أهمية خاصة من الوجهة العلمية .

٥ — ليس فى هذه المادة :

أولا — ما يتعارض مع ما قد يتجوله القانون المحلى للقطر من قتل الحيوانات بدون ترخيص دفاعا عن النفس أو الأملاك .

ثانيا — ما قد يؤثر فى حق السلطات فى القطر من السماح بصيد أو قتل أو قنص أى نوع من أنواع الحيوانات فى حالات :

(أ) المجاعة .

(ب) حماية الأرواح البشرية أو المحافظة على الصحة العامة أو الحيوانات المستأنسة .

(ج) أية ضرورة تتعلق بالنظام العام .

٦ — يجب على كل حكومة من الحكومات المتعاقدة أن ترسل إلى حكومة المملكة المتحدة معلومات عن الوسائل المتبعة فى كل قطر من أقطارها

بشأن منح الرخص وبشأن الحيوانات التي لا يباح الفتح بها أو قنصها طبقا
للفقرة (٣) من هذه المادة إلا بترخيص خاص . وترسل حكومة المملكة
المتحدة بدورها هذه المعلومات إلى الحكومات الميمنة في الفقرة الثانية من
المادة الخامسة .

(مادة ٩)

١ — تتخذ كل حكومة من الحكومات المتعاقدة الاجراءات اللازمة
لمراقبة وتنظيم التجارة الداخلية وتجارة الصادرات والواردات وصناعة
الأدوات من غنائم الصيد الميمنة في الفقرة الثامنة من هذه المادة وذلك لمنع
التوريد أو التصدير أو الاتجار في مثل هذه الغنائم إلا ما كان منها مقتولا
أو مقتنوصا أو مجموعا في الأصل وفقا لقوانين ولوائح تلك الأقطار .

٢ — يحرم تصدير مثل هذه الغنائم لأية جهة كانت إلا إذا حصل
المصدر على شهادة من الجهة المختصة تسمح له بذلك . ولا تمنح مثل هذه
الشهادة إلا إذا كانت هذه الغنائم مستوردة أو محصول عليها بوسائل قانونية
وفي حالة محاولة التصدير دون ترخيص بذلك توقع سلطات الجهة التي يحصل
فيها ذلك العقوبة التي ترى فائدة فيها .

٣ — يحرم استيراد مثل هذه الغنائم التي تصدر من أقطار تطبق فيها
هذه المعاهدة تطبيقا كليا سواء كان القطر المصدر تابعا لاحدى الحكومات
المتعاقدة أو غير تابع لها الا اذا كانت الأشياء المصدرة مصحوبة بشهادة
تدل على أن التصدير قانونى والا فان هذه الغنائم تصدر ولا يمنع هذا من
تطبيق العقوبات المذكورة في الفقرة السابقة .

٤ — ممنوع تصدير وتوريد مثل هذه الغنائم الا من الجهات التي بها
نقط جمركية .

٥ — (١) كل غنيمة من العاج أو قرن الخرتيت تصدر طبقا لشروط
هذه المادة يجب أن توسم عند تصديرها بعلامات مميزة تبين
هي والوزن في الشهادة التي تدل على أن التصدير قانونى .

(ب) يجب أن توسم كل غنينة أخرى ان أمكن بمثل هذه العلامات وتبين على مثال ما سبق ولكنها على أية حال يجب أن توصف بأوصاف صحيحة يتسنى معها تمييزها بقدر ما يمكن من التحقيق .

(ج) تتخذ الحكومات المتعاقدة الاجراءات اللازمة الممكنة لتعليم موظفي الجمارك الطرق التي تمكنهم من معرفة الأنواع المدرجة في ملحق المعاهدة وكذلك الغنائم التي تؤخذ منها وذلك بإعداد رسومات صحيحة ونشرها بينهم أو بغير ذلك من الوسائل .

٦ — تدخل ضمن الاجراءات المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة نصوص بأن ما يوجد من العاج وقرن الخريت والغنائم والحيوانات الميته أو التي قتلت عفوا أو دفاعا عن النفس تعتبر ممتلكا لحكومة القطر صاحب الشأن وتسرى عليها أحكام قوانين تلك الحكومة مع مراعاة حقوق الأهليين وعاداتهم المحفوظة بمقتضى الفقرة التالية .

٧ — لا تمس نصوص الفقرات السالفة أى حقوق من النوع المبين في الفقرة ٣ من المادة ٨ .

٨ — فيما يتعلق بهذه المادة تطابق كلمة " غنينة " على أى حيوان ميتا كان أو حيا مذكور بملحق المعاهدة أو أى جزء منه أو أى شئ مستخرج منه بعد المات ، وكذلك البيض وقشره ووكناات الطيور المذكورة في الملحق أو ريشها ، ومع ذلك فكلمة " غنينة " لا تتضمن أية غنينة أو جزء منها تكون قد فقدت معالمها الأصلية من جراء عملية من العمليات الصناعية المباحة كالمقصود في الفقرة الأولى من هذه المادة .

٩ — ترسل كل حكومة من الحكومات المتعاقدة الى حكومة المملكة المتحدة معلومات عن الاجراءات التي اتخذت لتنفيذ التزامات هذه المادة أو أى جزء منها وترسل الحكومة المذكورة بدورها هذه المعلومات إلى جميع الحكومات الوارد ذكرها في الفقرة ٣ من المادة ٥

(مادة ١٠)

١ — يحرم استعمال السيارات ذوات المحركات أو الطائرات (ويشمل ذلك الطائرات التي أخف من الهواء) في أراضي الحكومات المتعاقدة سواء كان ذلك :

(أ) لصيد أو قتل أو قنص الحيوانات . أو :

(ب) لمطاردة هذه الحيوانات أو جفلها أو ازعاجها لأى غرض كان يدخل فى ذلك عمل الأفلام السينمائية والتصوير .

ومع ذلك لا تمس هذه الفقرة بأى حال من الأحوال ما للسكان من الحقوق المتعلقة بأراضيهم وما للحكومات من حق استعمال الطائرات أو السيارات ذوات المحرك فى الأرضى المخصصة للأغراض العامة لمطاردة أى حيوان أو اقتناصه أو الفتك به على شرط ألا يكون ذلك محرماً بمقتضى نص آخر من نصوص هذه المعاهدة .

٣ — تمنع الحكومات المتعاقدة فى أقطارها استعمال طريقة احاطة الحيوانات بالنار لصيدها . وكذلك تمنع بوجه عام وبقدر الإمكان استخدام الوسائل الآتية فى اقتناص الحيوانات أو الفتك بها :

(أ) استعمال السم أو المفرقعات فى صيد الأسماك .

(ب) استعمال الأنوار التى تبهر الأبصار أو المشاعل والسموم أو الأسلحة المسمومة فى صيد الحيوانات .

(ج) صيد الحيوانات بالشباك أو الحفر أو الحظائر أو المصايد أو الشراك أو المكامن أو البنادق الثابتة أو القذائف المفرقة .

(مادة ١١)

ومن المسلم به أنه عند التوقيع أو التصديق أو الموافقة على المعاهدة يكون لكل حكومة من الحكومات المتعاقدة أن تنص على التحفظات الخاصة التي ترى لزوم تقييد المواد ٣ - ١٠ من هذه المعاهدة بها .

(مادة ١٢)

١ - على كل حكومة من الحكومات المتعاقدة أن تحيط حكومة المملكة المتحدة علما بالاجراءات التي ستتخذ لتنفيذ أحكام المواد السابقة وتقوم حكومة المملكة المتحدة بإفادة الحكومات المذكورة بالفقرة ٢ من المادة ٥ بكل ما يصل إليها من تلك المعلومات .

٢ - على الحكومات المتعاقدة أن تتعاون فيما بينها كلما لزم الأمر على تنفيذ أحكام المواد السابقة وللحيلولة دون انقراض الحيوان والنبات بوجه عام .

٣ - تعتبر جميع الحكومات التي توقع هذه المعاهدة أو تنضم إلى الحكومات المتعاقدة أطرافا في الاتفاقية (بروتوكول) المؤرخة بتاريخ اليوم والموضوعة لتسهيل التعاون المشار إليه في الفقرة السابقة .

(مادة ١٣)

١ - يجوز لأية حكومة من الحكومات المتعاقدة أن تقرر تقييدها فيما يختص بأى قطر أو أقطار تابعة لها (يدخل فى ذلك الأوطان الأصلية والمستعمرات والممتلكات التي فيها وراء البحار والأقطار التي تحت سيادتها أو حمايتها أو انتدابها) مما لم يرد ذكره بالفقرة ٣ (١) من المادة الأولى اما بجميع الالتزامات المدرجة بهذه المعاهدة واما بالالتزامات المدرجة بالفقرات ٣ و ٨ و ٩ من المادة التاسعة فقط وذلك عند التوقيع على المعاهدة أو التصديق عليها أو الانضمام إليها أو بعد ذلك . فاذا أرادت احداها أن تقر ذلك بعد

المصادقة أو الانضمام وجب أن يكون باعلام الحكومة المملكة المتحدة يعمل به عند سريان العمل بالمعاهدة أو بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم حكومة المملكة المتحدة للأعلام اذا كانت المعاهدة معمولاً بها من قبل .

٢ — ومن المسلم به أنه يجوز لأية حكومة من الحكومات المتعاقدة أن تقيّد بصدد بعض الأقطار التابعة لها المبنية بالفقرة السابقة بجميع الالتزامات المدرجة في هذه المعاهدة وبصدد أقطار أخرى مثل تلك الأقطار بالالتزامات الواردة بالفقرات ٣ و ٨ و ٩ من المادة ٩ فقط وذلك بموجب اقرار واحد تصدره طبقاً للفقرة السابقة .

٣ — يجوز لأية حكومة من الحكومات المتعاقدة تكون قد أصدرت طبقاً للفقرة السابقة اقراراً يقيدها بصدد أى قطر من الأقطار بالالتزامات المدرجة في الفقرات ٣ و ٨ و ٩ من المادة ٩ فقط أن تعلن فيما بعد في أى وقت كان وبموجب اخطار كتابى لحكومة المملكة المتحدة أن ذلك الاخطار ينصب على جميع التزامات المعاهدة بصدد القطر المشار اليه ويسرى العمل بالاقرار الأخير من ابتداء سريان العمل بالمعاهدة أو بعد ثلاثة أشهر من تاريخ استلام حكومة المملكة المتحدة للأعلام اذا كانت المعاهدة معمولاً بها من قبل .

٤ — لأية حكومة من الحكومات المتعاقدة الحق في أى وقت من الأوقات أن تنهى بموجب اعلام كتابى للمملكة المتحدة تطبيق المعاهدة على أى قطر أو أقطار كانت موضوع اقرار بمقتضى الفقرتين ١ و ٣ من هذه المادة وينتهى تطبيق المعاهدة على القطر أو الأقطار المذكورة بالأعلام بعد تاريخ وصوله الى حكومة المملكة المتحدة بسنة وعلى كل حال لا يكون ذلك الإعلام ذا أثر إلا بعد مضي الخمس السنوات المذكورة بالفقرة الأولى من المادة ١٩

٥ — من المسلم به أنه إذا ترتب على الأعلام الذى يحرر طبقاً للفقرة السابقة انتهاء تطبيق المعاهدة على جميع الأقطار التابعة لحكومة من الحكومات المتعاقدة حتى لم يبق منها شئ تطبق عليه كلياً أو جزئياً وجب على تلك الحكومة أن تسلك سبيل الانفصال طبقاً للمادة ١٩ بدلاً من ارسال أعلام.

٦ — من المسلم به أيضا أن أى أعلام يحرق طبقا للفقرة ٤ من هذه المادة أو غيرها لا يمكن أن يستفاد منه أن الفقرات ٣ و ٨ و ٩ من المادة التاسعة هى وحدها التى تطبق على قطر كانت تنطبق عليه المعاهدة برمتها وقت الاعلام .

٧ — تبلغ حكومة المملكة المتحدة جميع الحكومات المبينة بالفقرة ٣ من المادة الخامسة تاريخ استلام كل أعلام تكون قد تسلمته طبقا للفقرات السابقة من هذه المادة وكذلك نصوصه .

(مادة ١٤)

من المسلم به أنه لا يجوز لحكومة ما أن توقع أو تصادق على هذه المعاهدة أو تنضم اليها الا إذا كانت لها أفطار تنطبق عليها الفقرة ٣ (١) من المادة الأولى أو كانت تصدر (أو أصدرت) إقرارا طبقا للمادة ١٣ تنقيد بمقتضاه بصدد قطر أو أكثر بجميع التزامات المعاهدة كليا أو جزئيا .

(مادة ١٥)

تؤرخ هذه المعاهدة اليوم بنصيحها الفرنسى والانجليزى وكلاهما يعتبر رسميا والتوقيع عليها مباح لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٣٤

(مادة ١٦)

يجب التصديق على هذه المعاهدة وتودع الوثائق المصادق عليها لدى حكومة المملكة المتحدة وهذه تعلم بها جميع الحكومات الواردة بالفقرة (٢) من المادة الخامسة كما تعلنها بتاريخ تسلمها ونصوصها ونصوص ما قد يصحبها من إقرارات وتحفظات .

(مادة ١٧)

بعد ٣١ مارس سنة ١٩٣٤ يصبح الانضمام الى الدول المتعاقدة مباحا لأية حكومة ممثلة لوطن أصلي لم تكن قد وقعت على هذه المعاهدة سواء كانت لها أقطار من قبيل ما أشير اليه في الفقرة ٣ (١) من المادة الأولى أو لم تكن وعند انضمام أية حكومة تخطر حكومة المملكة المتحدة بذلك وهذه تخطر جميع الحكومات المذكورة في الفقرة ٢ من المادة (٥) بكل إخطار يصل اليها بتاريخ تسلمه وبمصادقة ونصوص ما قد يصحبه من إقرارات وتحفظات .

(مادة ١٨)

١ — إذا تم التصديق أو الانضمام سواء بالإيداع أو بالإخطار من جانب أربع حكومات متعاقدة ذات أقطار من قبيل ما هو مذكور بالفقرة ٣ (١) من المادة الأولى سري العمل بهذه المعاهدة فيما بين الحكومات المختصة بعد إيداع أو إعلان آخر مصادقة أو انضمام بثلاثة أشهر وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تخطر جميع الحكومات المشار اليها بالفقرة (٢) من المادة (٥) بتاريخ سريان العمل بالمعاهدة .

٢ — أى انضمام أو مصادقة تسلم بعد تاريخ سريان العمل بالمعاهدة تصبح نافذة بعد أن تتسلمها حكومة المملكة المتحدة بثلاثة أشهر .

(مادة ١٩)

١ — لأية حكومة من الحكومات المتعاقدة الحق في الانفصال من المعاهدة في أى وقت تشاء بموجب إخطار كتابي لحكومة المملكة المتحدة ويصبح هذا الانفصال نافذا بعد تاريخ تسلم حكومة المملكة المتحدة للاخطار بسنة وذلك بالنسبة إلى الحكومة الطالبة الانفصال وجميع الأقطار التابعة

لها والتي تكون المعاهدة منطبقة عليها حينذاك جزئيا أو كلياً، غير أنه يشترط ألا يكون الانفصال نافذا إلا بعد مضي خمس سنوات من تاريخ العمل بالمعاهدة .

٢ — إذا انفصلت حكومات دفعة واحدة أو على التوالي حتى تنقص عن أربع عدد الحكومات المتعاقدة الملتزمة بجميع اشتراطات هذه المعاهدة بالنيابة عن قطر أو أكثر من الأقطار التابعة لها بطل العمل بالمعاهدة من تاريخ سريان أثر آخر انفصال طبقاً لأحكام الفقرة السابقة .

٣ — تخطر حكومة المملكة المتحدة جميع الحكومات الأخرى المذكورة بالفقرة (٢) من المادة (٥) بأى تنبيه بانفصال يرد إليها بالكيفية الآتية المذكور بتاريخ سريانه، كما أنها تخطر عند الاقتضاء وعلى المنوال ذاته بتاريخ بطلان العمل بالمعاهدة طبقاً لشروط الفقرة السابقة .

وبناء على ذلك قد وقع المندوبون المذكورون أعلاه فى اليوم الثامن من شهر نوفمبر سنة ١٩٣٣ على هذه المعاهدة المحررة من نسخة واحدة تودع دار محفوظات حكومة المملكة المتحدة المؤلفة من بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا التى ستقوم باعطاء صور رسمية طبق الأصل منها لجميع الحكومات الممثلة فى المؤتمر الذى قام بوضع هذه المعاهدة سواء كان هؤلاء الممثلون شركاء أو حضورا ولاية حكومة أخرى ترى حكومة المملكة المتحدة أن تمدها بصورة .

عن اتحاد جنوب أفريقيا :

س . ت . تى ووتر — أرثرو . و . هل .

عن بلجيكا :

البارون دى كارتيه دى مارشيين — ف . فان سترلين .

ح . م . درشيد .

عن بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا :

أونسلو — و. ف. جوورز — أرنولد هودسن — ا. ب. ايشسن —
ب. ف. رايت .

عن مصر :

ا. قدری .

عن اسبانيا :

ر. ب. دی ایالا .

عن فرنسا :

ل. روفات .

عن ايطاليا :

تولیو تسدا — سافیریو باتریتس .

عن البرتغال :

ر. أنس أولریش — کارلوس ملو جیرالدس — لويس و. کاریسو .

السودان المصرى الانجلىزى :

و. ر. بارکر .

الاسم اللاتيني	الاسم العربي
Class A	(١) الطائفة الأولى
I.—MAMMALIA	١ — الحيوانات اللبونة
<i>Primates</i>	الرتبة العليا
A. 1.—Gorilla gorilla	١ (١) — غوريلا
A. 2.—Chiromydae and Lemuridae Indrisidae.	٢ (١) — جميع فصائل الأيورنجزية مدغشقر
<i>Carnivora.</i>	رتبة آكلات اللحوم
A. 3.—Protilis	٣ (١) — عمار
A. 4.—Fessa	٤ (١) — كديص مدغشقر
<i>Ungulata.</i>	ذوات الحافر والظلف
A. 5.—Hippotragus niger variiani	٥ (١) — أبو عرف أسود
A. 6.—Tragolaphus angasi	٦ (١) — نبالا انجيزي
A. 7.—Tragolaphus buxtoni	٧ (١) — نبالا بكستون
A. 8.—Okapia johnstoni	٨ (١) — أوكابي
A. 9.—Corvus elephus barbarus	٩ (١) — أيل الجزائر
A. 10.—Cheeropsis liberiensis.	١٠ (١) — الجرنت القزم
A. 11.—Hippotigris zebra	١١ (١) — حمار الزرد الجبلي
A. 12.—Asinus asinus	١٢ (١) — الحمار الوحشي
A. 13.—Rhoceros Simus	١٣ (١) — الخرتيت الأبيض
A. 14.—Bubalis busilaphus	١٤ (١) — تيتل
A. 15.—Caprea walie	١٥ (١) — وعل حبشي
A. 16.—Elephas africanus	١٦ (١) — فيل إفريقي
A. 17.—Hyemoschus aquaticus	١٧ (١) — الشقروتان المسائي
II.—AVES	٢ — الطيور
A. 18.—Balaeniceps rex	١٨ (١) — أبو مركوب
A. 19.—Comatibis eremita	١٩ (١) — أبو منجل الناسك أو (الحارس الناسك)
A. 20.—Agelastes melestridis	٢٠ (١) — دجاج وادي أبيض الصدر
2.—Vegetabilia	
A. 21.—Welwitschia Wunderbaum (S.A. dutch).	

الاسم الانجليزي	الاسم الفرنسي
Class A	Classe A
I.—MAMMALIA	I.—MAMMALIA
<i>Primates</i>	<i>Primates</i>
A. 1.—Gorilla	A. 1.—Gorille
A. 2.—All madagascar Lemur.	A. 2.—Tous les lemuriens de Madagascar.
<i>Carnivora</i>	<i>Carnivora.</i>
A. 3.—Aard wolf	A. 3.—Pretèle
A. 4.—Fossa	A. 4.—Genette fossane
<i>Ungulata</i>	<i>Ungulata.</i>
A. 5.—Giant sable antelope	A. 5.—Antelope noir géante.
A. 6.—Nyala	A. 6.—Antelope nyala
A. 7.—Mountain nyala or buxton's bushbuck.	A. 7.—Thaguelaphe de montagne
A. 8.—Okapi	A. 8.—Okapi
A. 9.—Barbary stag	A. 9.—Cerf d'Algerie
A. 10.—Pigmy hippopotamus.	A. 10.—Hippopotame de siberia
A. 11.—Mountain zebra	A. 11.—Zebre de montagne
A. 12.—Wild ass	A. 12.—Âne sauvage
A. 13.—White rhinoceros	A. 13.—Rhinocues blanc
A. 14.—Northern hartebeest or bubal.	A. 14.—Bubale de l'Afrique
A. 15.—Abyssinian ibex or Walis	A. 15.—Bouquetin d'Abyssinie
A. 16.—Elephant	A. 16.—Éléphant
A. 17.—Water Chevrotain	A. 17.—Chevrotain aquatique
II.—AVES.	II.—AVES.
A. 18.—Whaleheaded stork or shoebill.	A. 18.—Bec-en-sabot
A. 19.—Balded head-ibis or waldroppe	A. 19.—Comatibis chevlu
A. 20.—White-breasted guinea fowl.	A. 20.—Pintade à poitrine blanche
<i>2.—Vegetabilia</i>	<i>2.—Vegetabilia.</i>
A. 21.—Welwitschia Wunderbaum (S.A. dutch).	A. 21.—Welwitschia Wunderbaum (S.A. dutch).

الاسم العربي	الاسم اللاتيني
Class B I.—MAMMALIA <i>Primates</i>	
(ب) ١ — البهام (جميع أصنافه)	B. 1.—Anthropopithecus
(ب) ٢ — نسناس كولوب	B. 2.—Colobus
<i>Ungulata.</i>	
(ب) ٣ — بجادرى	B. 3.—Taurotragus derbianus.
(ب) ٤ — زراف (جميع أصنافه)	B. 4.—Giraffa
(ب) ٥ — جنوابيض الدنب	B. 5.—Connochaetes Gnu
(ب) ٦ — دقدق أصفر الظهر	B. 6.—Cephalophus sylvicultrix
(ب) ٧ — دقدق جنتك	B. 7.—Cephalophus Jentinki
(ب) ٨ — دقدق يبرا	B. 8.—Dorcotragus megalotis
(ب) ٩ — دبناج	B. 9.—Ammodorcas clarkie
(ب) ١٠ — تينل أبيض الذيل	B. 10.—Damaliscus pygargus
(ب) ١١ — خريت أسود	B. 11.—Rhinoceros bicornis
(ب) ١٢ — فيل أفريق	B. 12.—Elephas africanus
<i>Edentata.</i>	
(ب) ١٣ — المناصر أو أم قرفة	B. 13.—Manis
II.—AVES	
(ب) ١٤ — أبو معن	B. 14.—Leptoptiles crumeniferus
(ب) ١٥ — أبو حمية حبشى	B. 15.—Bucervus abyssinicus
(ب) ١٦ — أم حمية	B. 16.—Bucervus cafer
(ب) ١٧ — نعام (جميع الأصناف الأفريقية)	B. 17.—Struthi
(ب) ١٨ — أبو الحيب	B. 18.—Sagittarius serpentarius
(ب) ١٩ — أبو بلبه	B. 19.—Egretta g. garzetta
(ب) ٢٠ — باشون أبيض أفريق	B. 20.—Casmerodius albus melanerhynchus.
(ب) ٢١ — باشون أصفر المنقار أفريق	B. 21.—Mesophoyx intermfdius.
(ب) ٢٢ — أبو قردان	B. 22.—Bublcus Ibis

الاسم الانجائزى	الاسم الفرنسى
Class B	Classe B
I.—MAMMALS	I.—MAMMALIA
<i>Primates</i>	<i>Primates</i>
B. 1.—Chimpanzee (all subspecies).	B. 1.—Chimpanze
B. 2.—Colobus monkey(all subspecies)	B. 2.—Colobe
<i>Ungulata</i>	<i>Ungulata</i>
B. 3.—Giant eland or Lord Derby's...	B. 3.—Elan géant
B. 4.—Giraffe (all subspecies)	B. 4.—Girafes
B. 5.—White-tailed gnu	B. 5.—Gnu
B. 6.—Yellow-backed duiker	B. 6.—Cephalophe à dos jaune. ...
B. 7.—Jentink's duiker	B. 7.—Cephalophe de jentink. ...
B. 8.—Beira	B. 8.—Oreotrague beira
B. 9.—Dibatagor clarke's gazelle...	B. 9.—Gazelle de clarke
B. 10.—Bontebok	B. 10.—Damalisque à queue blanche.
B. 11.—Black Rhinoceros	B. 11.—Rhinoceros noir
B. 12.—Elephant	B. 12.—Eléphant
<i>Edentata</i>	<i>Édentata.</i>
B. 13.—Pangolin	B. 13.—Pangolins
II.—AVES	II.—AVES
B. 14.—Marabou	B. 14.—Marabout
B. 15.—Abyssinian ground horn-bill...	B. 15.—Calæ d'abyss, or Calæcarunculé.
B. 16.—Ground hornbill	B. 16.—Grand calæ
B. 17.—Wild Ostrich (All african subspecies).	B. 17.—Autruche Serpentinaire
B. 18.—Secretary bird	B. 18.—Messager serpentinaire
B. 19.—Little egret	B. 19.—Aigrette Garzettz
B. 20.—African great white egret ...	B. 20.—Grand aigrette
B. 21.—African yellow-billed egret ...	B. 21.—Aigrette éntermediare de l'Afrique.
B. 22.—Buff-backed heron	B. 22.—Garde bœuf ou Pique bœuf.

بروتوكول

لندن في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣

عند التوقيع على المعاهدة الخاصة بالمحافظة على الحيوان والنبات مجالتهما الطبيعية المؤرخة في هذا اليوم قد اتفق الموقعون على هذا المرخص لهم رسميا من حكومتهم على الأحكام الآتية :

١ — لأجل تيسير تعاون الدول على منع انقراض الحيوانات والنباتات الطبيعية ولأجل فحص كيفية تطبيق المعاهدة المذكورة بعاليه والنظر في مسألة التحسينات التي يمكن إدخالها عليها تعقد مؤتمرات دولية في مواعيد دورية في فترات مناسبة تشترك فيها الحكومات الموقعة على المعاهدة والتي وقع مندوبوها على هذا البروتوكول .

٢ — وأول مؤتمر من هذه المؤتمرات يقام بعد أربع سنوات تمضي من تاريخ هذا اليوم والترتيبات الخاصة باقامته تقوم بعملها المملكة المتحدة ببريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية التي تدعو الحكومات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذا البروتوكول والحكومات الأخرى التي يرى أن حضورها من المرغوب فيه .

٣ — حصل الاتفاق على أن المناقشات التي تدور في المؤتمر السابق ذكره تشمل على ما يأتي :

(١) مسألة تبادل الحكومات فيما بينها لقوائم أسماء الأشخاص المعروفين بتكرار مخالفتهم لقوانين الصيد .

(ب) مسألة تبادل المعلومات الخاصة بالأمراض المعدية التي لها أهمية في المحافظة على الحيوان والنبات أو التي تصيب الإنسان والحيوان على السواء .

٤ — المؤتمرات التالية تعقد في التواريخ و بحسب الأحكام التي يستقر عليها الرأي في أول مؤتمر .

٥ — هذا البروتوكول الذي تعتبر نسخته الفرنسية والانجليزية رسميتين يؤرخ بتاريخ هذا اليوم ويمرر العمل به من وقت التوقيع عليه .

obeykandi.com

ROYAUME D'EGYPTE

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

DIRECTION DES AFFAIRES POLITIQUES ET COMMERCIALES

Convention relative à la conservation de
la faune et de la flore à l'état naturel du
8 novembre 1933

Imp. Nationale, Boulac, le Caire, 1935.

Les Publications du Gouvernement sont en vente à la salle de
vente du Ministère des Finances (Dawawina). Toutes les
correspondances relatives aux dites publications doivent être
adressées directement au bureau des publications du Gouver-
nement à l'Imprimerie Nationale. Boulac, le Caire.

Prix - - - - - P.T. 5.

Conformément à la décision du Conseil des Ministres en date du 16 août 1933, le Gouvernement Egyptien a signé ladite Convention le 8 novembre 1933 et son instrument de ratification a été déposé au Ministère des Affaires Etrangères du Royaume-Uni, le 21 février 1935.

CONVENTION RELATIVE A LA CONSERVATION DE LA FAUNE ET DE LA FLORE A L'ETAT NATUREL

Londres, le 8 novembre 1933

Les Gouvernements de l'Union de l'Afrique du Sud, de Belgique du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, d'Egypte d'Espagne, de la France, d'Italie, du Portugal et du Soudan Anglo-Egyptien :

Considérant que la faune et la flore naturelle de certaines parties du monde, et en particulier d'Afrique, sont en danger, dans les conditions actuelles, d'extinction ou de préjudice permanent ;

Désirant établir un régime spécial pour la conservation de la faune et de la flore ;

Considérant que cette conservation peut le mieux être réalisée (i) en constituant des parcs nationaux, des réserves naturelles intégrales, et d'autres réserves dans lesquels la chasse, l'abattage ou la capture de la faune, et la récolte ou destruction de la flore seront limitées ou interdites ; (ii) en imposant des règles concernant la chasse, l'abattage et la capture de la faune en dehors de telles aires ; (iii) en réglementant le commerce des trophées et (iv) en interdisant certaines méthodes et armes pour la chasse, l'abattage et la capture de la faune ;

Ont décidé de conclure une Convention à ces fins, et ont nommé pour leurs Plénipotentiaires :

LE GOUVERNEMENT DE L'UNION DE L'AFRIQUE DU SUD :

M. C. T. TE WATER, Haut-Commissaire pour l'Union de l'Afrique du Sud dans le Royaume-Uni,

Sir ARTHUR W. HILL, K.C.M.G., F.R.S., Directeur, Jardins Royaux Botaniques à Kew.

LE GOUVERNEMENT DE BELGIQUE :

Son Excellence le BARON DE CARTIER DE MARCHIENNE, Ambassadeur de Sa Majesté le Roi des Belges,

M. le Dr. VAN STRAELEN, Directeur du Musée Royal d'Histoire Naturelle à Bruxelles,

M. le Dr. J. M. DERSCHELD, Directeur du Parc National Albert,
Directeur de l'Office international pour la Protection de la
Nature.

LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME-UNI DE GRANDE-
BRETAGNE ET D'IRLANDE DU NORD :

Le très honorable Comte d'Onslow.

S. WILLIAM F. GOWERS, K.C.M.G., ancien Gouverneur de l'Ouganda.

SIR ARNOLD HODSON, K.C.M.G., Gouverneur de Sierra Leone.

M. A. B. ACHESON, Ministère des Colonies.

M. B. F. WRIGHT, Secrétaire Officiel, Bureau du Haut-Commissaire
pour la Rhodésie du Sud.

LE GOUVERNEMENT D'EGYPTE :

M. le Dr. IBRAHIM KADRY, Directeur des Jardins Zoologiques,
Gize.

LE GOUVERNEMENT D'ESPAGNE :

Son Excellence DON RAMON PEREZ DE AYALA, Ambassadeur
d'Espagne.

LE GOUVERNEMENT DE LA FRANCE :

M. LOUIS RUFFAT, Directeur du Bureau de la Chasse au Ministère
des Colonies.

LE GOUVERNEMENT D'ITALIE :

Gr. Off. Dr. TULLIO ZEDDA, Secrétaire-Général, Ministère Royal
des Colonies.

Marchese SAVERIO PATRIZI.

LE GOUVERNEMENT DU PORTUGAL :

Son Excellence M. le Dr. RUY ENNES ULRICH, Ambassadeur du
Portugal.

M. le Dr. CARLOS MELLO GERALDES, Professeur à l'Institut Supé-
rieur d'Agronomie de Lisbonne.

M. le Dr. LEIS WITTMICH CARRISO, Professeur à l'Université de
Coimbra.

LE GOUVERNEMENT DU SOUDAN ANGLO-EGYPTIEN :

M. le Major W. R. BARKER, O.B.E., Surveillant de la Chasse.

Lesquels, ayant communiqué leurs pleins pouvoirs, trouvés en bonne et due forme, sont convenus des dispositions suivantes :

ARTICLE 1er.

(1) Sauf en ce qui concerne les territoires mentionnés à l'alinéa (i) du présent article, tout Gouvernement Contractant sera libre, conformément aux dispositions de l'article 13, d'assumer quant à chacun de ses territoires (y compris les territoires métropolitains, colonies, territoires d'outre-mer, ou territoires sous suzeraineté, protection ou mandat), celles seulement des obligations de la présente Convention qui se trouvent à l'article 9, alinéas 3, 8 et 9. L'expression "en partie" dans la présente Convention sera censée désigner ces obligations.

(2) L'expression "territoire" ou "territoires" en ce qui concerne tout Gouvernement Contractant désignera, aux fins de la présente Convention, le territoire ou les territoires de ce Gouvernement auquel la Convention s'applique en plein, et, sous réserve des dispositions de l'alinéa précédent et de l'article 13, les obligations découlant des articles 2-12 ne s'appliqueront qu'à de tels territoires,

(3) La présente Convention s'appliquera, et s'appliquera en plein (i) à tous les territoires (c'est-à-dire les territoires métropolitains, colonies, territoires d'outre-mer, ou territoires sous suzeraineté, protection, ou mandat) de tout Gouvernement Contractant situés dans le continent d'Afrique, y compris Madagascar et Zanzibar ; (ii) à tout autre territoire pour le compte duquel un Gouvernement Contractant aura assumé toutes les obligations de la présente Convention conformément aux dispositions de l'article 13.

(4) Aux fins de la présente Convention les territoires britanniques sous Haute-Commission en Sud-Afrique seront considérés comme un seul territoire.

(5) La présente Convention n'aura aucune application, ni en plein, ni en partie, à un territoire métropolitain situé en dehors du continent d'Afrique, sauf au cas et dans les limites où une déclaration effectuant une telle application serait faite en vertu de l'article 13.

ARTICLE 2.

Aux fins de la présente Convention :

(1) L'expression "parc national" désignera une aire (a) placée sous le contrôle public, dont les limites ne seront pas changées et dont aucune partie ne sera capable d'être transférée sauf par l'auto-

rité législative compétente, (b) mise à part pour la propagation, la protection et la conservation de la vie animale sauvage et de la végétation sauvage, et pour la conservation d'objets d'intérêts esthétique, géologique, pré-historique, historique, archéologique, et d'autres intérêts scientifiques, au profit, à l'avantage et pour la récréation du public général, (c) dans laquelle la chasse, l'abattage ou la capture de la faune et la destruction ou collection de la flore est interdite sauf par l'entreprise de ou sous la direction ou le contrôle des autorités du parc.

Conformément aux dispositions précédentes des facilités seront, dans la mesure du possible, accordées au public général pour observer la faune et la flore dans les parcs nationaux.

(2) L'expression "réserve naturelle intégrale" désignera une aire placée sous le contrôle public et sur toute l'étendue de laquelle toute espèce de chasse ou de pêche, toute exploitation forestière, agricole ou minière, toutes fouilles ou prospections, sondages, terrassements ou constructions, tous travaux tendant à modifier l'aspect ou constructions, tous travaux tendant à modifier l'aspect du terrain ou de la végétation, tout acte de nature à nuire ou à apporter des perturbations à la faune ou à la flore, toute introduction d'espèces zoologiques ou botaniques, soit indigènes, soit importées, sauvages ou domestiquées, seront strictement interdits ; où il sera défendu de pénétrer, de circuler ou de camper sans autorisation spéciale écrite des autorités compétentes ; et dans laquelle les recherches scientifiques ne pourront être effectuées qu'avec la permission de ces autorités.

(3) L'expression "animal" ou "espèces" désignera tous les vertébrés et invertébrés (y compris les poissons non comestibles, mais à l'exclusion des poissons comestibles sauf dans un parc national ou dans une réserve naturelle intégrale), leurs nids, œufs, coquilles d'œufs, dépouilles et plumages.

ARTICLE 3.

(1) Les Gouvernements Contractants examineront immédiatement la possibilité d'établir dans leurs territoires des parcs nationaux et des réserves naturelles intégrales ainsi qu'ils sont définis à l'article précédent. Dans tous les cas où l'établissement de tels parcs ou de telles réserves sera possible, les travaux nécessaires devront être commencés dans un délai de deux ans à partir de la date de la mise en vigueur de la présente Convention.

(2) Au cas où, dans un territoire quelconque, l'établissement d'un parc national ou d'une réserve naturelle intégrale ne paraîtrait pas être praticable à présent, des aires convenables seront choisies le plus tôt possible au cours du développement du territoire en question, et les aires ainsi choisies seront transférées en parcs nationaux ou en réserves naturelles intégrales dès que, de l'avis des autorités du territoire, les circonstances le permettront.

ARTICLE 4.

Les Gouvernements Contractants prendront en considération pour chacun de leurs territoires les dispositions administratives suivantes :

(1) Le contrôle de tous les établissements de blancs ou d'indigènes dans les parcs nationaux en vue d'assurer que le moins de dérangement possible soit occasionné à la faune et la flore naturelle.

(2) L'établissement autour des bords des parcs nationaux et des réserves naturelles intégrales de zones intermédiaires dans lesquelles la chasse, l'abatage et la capture d'animaux pourront avoir lieu sous le contrôle des autorités du parc ou de la réserve ; mais dans lesquelles nulle personne qui deviendrait propriétaire, locataire, ou occupant après une date à déterminer par l'autorité du territoire intéressé n'aura aucun droit de réclamation quant aux dégâts causés par les animaux.

(3) Le choix pour tous parcs nationaux d'aires d'une étendue suffisante pour permettre, dans la mesure du possible, les migrations de la faune qui s'y trouverait conservée.

ARTICLE 5.

(1) Les Gouvernements Contractants notifieront au Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord l'établissement de tout parc national ou de toute réserve naturelle intégrale (en délimitant l'étendue des parcs ou des réserves), et la législation, y compris les méthodes d'administration et de contrôle, adoptée dans la matière.

(2) Ils notifieront de même tous renseignements se rapportant aux fins de la présente Convention qui leur seront communiqués par les musées nationaux ou par les organismes nationaux ou internationaux établis dans les limites de leur juridiction et intéressés à ces fins.

(3) Le Gouvernement du Royaume-Uni fera part des renseignements ainsi reçus aux autres Gouvernements qui ont signé ou adhéré à la présente Convention soit en plein soit en partie.

ARTICLE 6.

Dans tous les cas où l'on se propose d'établir dans tout territoire d'un Gouvernement Contractant un parc national, ou une réserve naturelle intégrale, contigu à un parc, ou à une réserve, situé dans un autre territoire (qu'il appartienne à ce même Gouvernement ou à un autre Gouvernement Contractant), ou contigu à la frontière

de celui-ci, il y aura consultation préalable entre les autorités compétentes des territoires en question. De même ces autorités collaboreront après l'établissement du parc ou de la réserve, ou dans le cas où un tel parc ou une telle réserve se trouveraient déjà établi.

ARTICLE 7.

Indépendamment de toute action qui serait prise en vertu de l'article 3 de la présente Convention, les Gouvernements Contractants, comme mesures préliminaires et supplémentaires à l'établissement de parcs nationaux ou de réserves naturelles intégrales :

(1) Mettront à part dans chacun de leurs territoires des aires adéquates (à nommer réserves) dans lesquelles la chasse, l'abattage et la capture d'une partie quelconque de la faune naturelle (à l'exclusion des poissons) sera interdite sauf (a) avec la permission extraordinaire, donnée pour des fins scientifiques ou administratives, des autorités du territoire ou des autorités métropolitaines sous lesquelles ces réserves sont placées, ou (b) pour la protection de la vie ou de la propriété. Les permis accordés en vertu de l'article 8, alinéas 1 et 3, ne s'étendront pas aux réserves.

(2) Etabliront dans ces aires, dans la mesure du possible, un même degré de protection pour la flore naturelle.

(3) Considéreront la possibilité d'établir dans chacun de leurs territoires des réserves spéciales pour la conservation d'espèces de faune et de flore que l'on désire conserver, mais qui ne sont pas autrement suffisamment protégées, en tenant compte spécialement des espèces mentionnées à l'annexe à la présente Convention.

(4) Donneront des renseignements au sujet des réserves établies conformément aux alinéas précédents au Gouvernement du Royaume-Uni, qui en fera part à tous les Gouvernements mentionnés à l'article 3, alinéa 2.

(5) Prendront, dans la mesure de ce qu'il leur sera possible, toutes mesures utiles pour assurer dans chacun de leurs territoires un taux de boisement convenable ainsi que la conservation des meilleures essences forestières indigènes et spontanées, et sous réserve des dispositions de l'article 2, alinéa 2, prendront en considération l'opportunité d'empêcher l'introduction de plantes ou d'arbres exotiques dans les parcs nationaux ou dans les réserves.

(6) Etabliront une collaboration aussi étroite que possible entre les autorités compétentes de leurs territoires respectifs, dans le but de faciliter la solution des problèmes forestiers dans ces territoires.

(7) Feront le nécessaire pour contrôler et régler autant que possible la pratique des feux de brousse à la lisière des forêts.

(8) Encourageront la domestication des animaux sauvages susceptibles d'exploitation économique.

ARTICLE 8.

(1) La protection des espèces énumérées dans l'annexe à la présente Convention est déclarée d'importance et d'urgence capitales. Les animaux appartenant aux espèces comprises dans la Classe A devront être protégés aussi complètement que possible dans chacun des territoires des Gouvernements Contractants, et la chasse, l'abattage, ou la capture de ces animaux ne pourra avoir lieu que par la permission spéciale de l'autorité supérieure du territoire, laquelle ne sera accordée que dans des circonstances spéciales et uniquement en vue de buts scientifiques importants ou si cela est essentiel pour l'administration du territoire en question. Les animaux appartenant aux espèces mentionnées dans la Classe B, quoique ne nécessitant pas une protection aussi rigoureuse que ceux compris dans la Classe A, ne devront cependant pas être chassés, abattus ou capturés, même par les indigènes, sauf en vertu d'un permis spécial accordé par les autorités compétentes. A ces fins l'expression " permis spécial " désignera une autorisation autre que le permis de chasse ordinaire, délivrée à la discrétion de l'autorité compétente, et permettant de chasser, tuer ou prendre un ou plusieurs spécimens d'animaux appartenant à une espèce ou à des espèces qui seront indiqués. Tout permis de ce genre devra être limité tant pour la durée de sa validité que pour la région dans laquelle la chasse, l'abattage ou la capture peuvent avoir lieu.

(2) Nuls droits de chasse ou autres droits déjà possédés par les chefs ou par toute autre personne ou organisme en vertu de traité, concession ou accord définitif, ou en vertu de permission administrative dans les aires où de tels droits ont déjà été définitivement reconnus par les autorités du territoire, ne seront considérés comme étant en aucune façon atteints par les dispositions de l'alinéa précédent.

(3) Dans chacun des territoires des Gouvernements Contractants, les autorités compétentes examineront la nécessité d'appliquer les dispositions de l'alinéa 1 du présent article à des espèces qui ne sont pas mentionnées à l'annexe, afin de conserver dans chaque région la faune et la flore indigènes, et, si elles le jugent nécessaire, ces autorités appliqueront les dispositions en question aux espèces ainsi visées dans la mesure où elles le considéreront désirable. Elles considéreront de même la nécessité d'accorder, dans le territoire en question, à une ou plusieurs des espèces mentionnées dans la Classe B de l'annexe, la protection spéciale accordée aux espèces mentionnées dans la Classe A.

(4) Les autorités compétentes prendront également en considération la question de la protection d'espèces d'animaux ou de plantes

généralement reconnues comme étant utiles à l'homme ou d'intérêt scientifique particulier.

(5) Les dispositions du présent article (i) ne porteront atteinte à nul droit existant en vertu des lois internes d'un territoire quelconque de tuer les animaux sans permis pour la défense de la vie ou de la propriété, (ii) ne toucheront pas au droit des autorités du territoire de permettre la chasse, l'abattage ou la capture d'une espèce quelconque (a) en temps de famine, (b) pour sauvegarder la vie humaine, la santé publique ou le bétail domestique, (c) pour quelconque nécessité d'ordre public.

(6) Chaque Gouvernement Contractant fournira au Gouvernement du Royaume-Uni des renseignements au sujet des mesures adoptées dans chacun de ses territoires concernant la délivrance des permis, et concernant les animaux dont la destruction ou la capture est, conformément à l'alinéa 3 du présent article, interdite sauf sous permis. Le Gouvernement du Royaume-Uni fera part de tous renseignements de ce genre à tous les Gouvernements mentionnés à l'article 5, alinéa 2.

ARTICLE 9.

(1) Chaque Gouvernement Contractant prendra les mesures nécessaires pour contrôler et régler dans chacun de ses territoires le trafic interne ainsi que l'importation, l'exportation et la fabrication d'objets provenant de trophées tels qu'ils sont définis à l'alinéa 8 du présent article, afin d'empêcher l'importation ou l'exportation ainsi que tout commerce en trophées, hormis ceux primitivement tués, pris ou collectionnés conformément aux lois et règlements du territoire en question.

(2) L'exportation de trophées à n'importe quelle destination sera interdite sauf si l'exportateur a obtenu un certificat autorisant l'exportation et provenant d'une autorité compétente. Un tel certificat ne sera accordé que si le trophée aura été légitimement importé ou légitimement obtenu. Au cas où une tentative d'exportation serait faite sans qu'un certificat n'ait été accordé, les autorités du territoire où cette tentative aura eu lieu appliqueront les sanctions qu'elles jugeront utiles.

(3) L'importation de trophées qui ont été exportés du territoire quelconque auquel la présente Convention s'applique en plein, qu'il s'agisse du territoire d'un autre Gouvernement Contractant ou non sera interdite sauf sur présentation d'un certificat d'exportation, légitime; à défaut de quoi le trophée sera confisqué, sans préjudice toutefois à l'application des sanctions prévues à l'alinéa précédent.

(4) L'importation et l'exportation de trophées sera interdite sauf aux endroits où se trouve situé un poste de douane.

(5) (a) Chaque trophée en ivoire ou en corne de rhinocéros exporté conformément aux dispositions du présent article sera identifié par des marques, lesquelles seront indiquées dans le certificat d'exportation légitime, ainsi que le poids du trophée.

(b) Tout autre trophée sera autant que possible marqué et indiqué de la même manière, mais en tout cas sera décrit dans le certificat de manière à l'identifier avec le plus de certitude possible.

(c) Les Gouvernements Contractants prendront les mesures possibles pour éduquer leurs autorités douanières, soit par la préparation et la distribution de gravures convenables soit autrement, en ce qui concerne les méthodes d'identification des espèces mentionnées à l'annexe à la présente Convention et des trophées qui en sont obtenus.

(6) Il sera inclus dans les mesures visées à l'alinéa 1 du présent article des dispositions telles que toute trouvaille d'ivoire, de corne de rhinocéros, de trophées ou d'animal mort, ainsi que de la dépouille de tout animal tué par accident ou pour la défense d'une personne, deviendra en principe, la propriété du Gouvernement du territoire en question, et qu'elle sera traitée selon les dispositions établies par ce Gouvernement en tenant compte des droits et coutumes indigènes réservés à l'alinéa suivant.

(7) Aucun des droits visés à l'alinéa 2 de l'article 8 ne sera considéré comme étant atteint par les dispositions des alinéas précédents.

(8) Aux fins du présent article l'expression "trophée" désignera tout animal mort ou vif mentionné à l'annexe à la Convention, ou tout objet faisant partie ou étant extrait d'un tel animal quand il est mort, ainsi que les œufs, coquilles d'œufs, les nids ou les plumages d'un oiseau figurant à cette annexe. Cependant l'expression "trophée" ne comprendra nul trophée ou partie d'un trophée lequel en vertu d'un procédé légitime de fabrication, tel qu'il est envisagé à l'alinéa 1 du présent article, aura perdu son identité originale.

(9) Chacun des Gouvernements Contractants donnera au Gouvernement du Royaume-Uni des renseignements quant aux mesures adoptées afin de donner effet aux obligations du présent article ou à toute partie de ces obligations. Le Gouvernement du Royaume-Uni fera part de tous renseignements ainsi reçus à tous les Gouvernements mentionnés à l'article 5, alinéa 2.

ARTICLE 10.

(1) L'emploi de véhicules à moteur ou d'aéronefs (y compris les aéronefs plus légers que l'air) sera interdit dans les territoires des Gouvernements Contractants, aussi bien (i) pour la chasse, l'abattage ou la capture d'animaux que (ii) de manière à les faire courir ou fuir

en désordre, ou à les déranger, quel qu'en soit l'objet y compris celui de faire des films ou de la photographie. Cependant, les dispositions du présent alinéa ne touchent en rien au droit des occupants en ce qui concerne les terres qu'ils occupent, ou des Gouvernements en ce qui concerne les terres utilisées pour des fins publiques, de faire usage de voitures à moteur ou d'aéronefs pour expulser, capturer, ou détruire les animaux trouvés sur ces terres dans tous les cas où une telle expulsion, capture ou destruction n'est pas interdite par une autre disposition quelconque de la présente Convention.

(2) Les Gouvernements Contractants interdiront dans leurs territoires l'encerclement d'animaux avec du feu pour fins de chasse. Dans la mesure du possible les méthodes de capture ou de destruction des animaux suivantes seront aussi généralement interdites :

(a) l'emploi de poison ou de détonants pour tuer les poissons;

(b) l'emploi de lumières éblouissantes, flambeaux, poisons ou armes empoisonnées pour la chasse aux animaux;

(c) l'emploi de filets, fosses ou enceintes, trébuchets, pièges ou guet-apens, ou de fusils fixés et de projectiles contenant des détonants pour la chasse aux animaux.

ARTICLE 11.

Il est entendu qu'au moment de la signature, ratification ou adhésion tout Gouvernement Contractant pourra faire les réserves expresses quant aux articles 5-10 de la présente Convention qui pourraient être considérées essentielles.

ARTICLE 12.

1. Chaque Gouvernement Contractant fournira au Gouvernement du Royaume-Uni des renseignements quant aux mesures qui seront prises pour donner effet aux dispositions des articles précédents. Le Gouvernement du Royaume-Uni fera part de tous renseignements ainsi fournis aux Gouvernements mentionnés à l'article 5, alinéa 2.

(2) Les Gouvernements Contractants collaboreront lorsque cela sera nécessaire afin de donner effet aux dispositions des articles précédents et de manière générale pour empêcher l'extinction de la faune et de la flore.

(3) Tout Gouvernement qui aura signé ou adhéré à la présente Convention sera considéré comme étant partie contractante du Protocole portant la date de ce jour, et dressé pour faciliter la collaboration visée à l'alinéa précédent.

ARTICLE 13

(1) Tout Gouvernement Contractant pourra, au moment de la signature, de la ratification ou de l'adhésion, ou ultérieurement, déclarer qu'il entreprend, en ce qui concerne l'un quelconque ou plusieurs de ses territoires (y compris les territoires métropolitains, colonies, territoires d'outre-mer ou territoires sous suzeraineté protection, ou mandat) autres que ceux mentionnés à l'alinéa 3 (i) de l'article 1er, soit toutes les obligations de la présente Convention, soit celles seulement qui sont visées à l'article 9, alinéas 3, 8 et 9. Au cas où une telle déclaration serait faite postérieurement à la ratification ou à l'adhésion, elle sera effectuée par voie de notification écrite adressée au Gouvernement du Royaume-Uni et prendra effet à la date de la mise en vigueur de la Convention, ou si celle-ci est déjà en vigueur, trois mois après la date de la réception de la notification par le Gouvernement du Royaume-Uni.

(2) Il est entendu que tout Gouvernement Contractant pourra par une seule déclaration faite en vertu de l'alinéa précédent, entreprendre, en ce qui concerne quelques uns parmi les territoires mentionnés dans cet alinéa, toutes les obligations de la présente Convention, et en ce qui concerne d'autres parmi ces territoires, seulement les obligations visées à l'article 9, alinéas 3, 8 et 9.

(3) Tout Gouvernement Contractant qui aura fait une déclaration en vertu de l'alinéa précédent entreprenant, en ce qui concerne un territoire quelconque, seulement les obligations visées à l'article 9, alinéas 3, 8 et 9, pourra à tout moment ultérieur, par voie de notification écrite adressée au Gouvernement du Royaume-Uni, déclarer que la déclaration en question sera censée se rapporter à toutes les obligations de la Convention en ce qui concerne le territoire en question ; et cette dernière déclaration prendra effet à la date de la mise en vigueur de la Convention ou, si celle-ci est déjà en vigueur, trois mois après la date de la réception de la notification par le Gouvernement du Royaume-Uni.

(4) Tout Gouvernement Contractant pourra à tout moment, par notification écrite adressée au Gouvernement du Royaume-Uni, faire cesser l'application de la Convention à tout territoire ou territoires qui ont fait l'objet d'une déclaration en vertu des alinéas 1 et 3 du présent article, et la Convention cessera en conséquence de s'appliquer au territoire ou aux territoires mentionnés dans la notification un an après la date de sa réception par le Gouvernement du Royaume-Uni. Cependant, cette notification ne prendra en aucun cas effet avant l'expiration de la période de cinq ans mentionnée à l'article 19, alinéa 1.

(5) Il est entendu que si par suite d'une notification faite en vertu de l'alinéa précédent il ne reste aucun territoire du Gouvernement Contractant en question auquel s'applique la Convention, soit en plein, soit en partie, ce Gouvernement, au lieu de faire la notification, devra agir par voie de dénonciation en vertu de l'article 19.

(6) Il est entendu, au surplus, que nulle notification faite en vertu de l'alinéa 4 du présent article ou autrement, ne pourra prétendre appliquer seulement les dispositions de l'article 9, alinéas 3, 8 et 9, à aucun territoire auquel la Convention, au moment de la notification, s'applique en plein.

(7) Le Gouvernement du Royaume-Uni fera part à tous les Gouvernements mentionnés à l'article 5, alinéa 2, de toutes notifications reçues en vertu des alinéas précédents du présent article, de la date de leur réception et de leurs termes.

ARTICLE 14.

Il est entendu qu'aucun Gouvernement ne pourra signer, ratifier ou adhérer à la présente Convention à moins d'avoir des territoires tels qu'ils sont définis à l'article 1er, alinéa 3 (i), ou à moins de faire ou d'avoir fait une déclaration en vertu de l'article 13 entreprenant pour l'un ou plusieurs territoires les obligations de la Convention en plein ou en partie.

ARTICLE 15.

La présente Convention, dont les textes français et anglais feront tout deux également foi, portera la date de ce jour et sera ouverte à la signature jusqu'au 31 mars 1934.

ARTICLE 16.

La présente Convention sera assujettie à la ratification. Les instruments de ratification seront déposés auprès du Gouvernement du Royaume-Uni, qui en notifiera la réception avec la date de cette dernière, ainsi que leurs termes et les termes de toute déclaration ou réserve les accompagnant, à tous les Gouvernements mentionnés à l'article 5, alinéa 2.

ARTICLE 17.

A tout moment après le 31 mars 1934, la présente Convention sera ouverte à l'adhésion de tout Gouvernement d'un territoire métropolitain par lequel la Convention n'a pas été signée, qu'il ait des territoires tels qu'ils sont définis à l'article 1er, alinéa 3 (i), ou non. Les adhésions seront notifiées au Gouvernement du Royaume-Uni, qui en fera part à tous les Gouvernements mentionnés à l'article 5 alinéa 2, avec leurs termes, les termes de toute déclaration ou réserves les accompagnant et la date de leur réception.

ARTICLE 18.

(1) Après le dépôt ou la notification d'au moins quatre ratifications ou adhésions de la part des Gouvernements Contractants ayant des territoires tels qu'ils sont définis à l'article 1er, alinéa 3 (i), la présente Convention entrera en vigueur entre les Gouvernements intéressés trois mois après le dépôt ou la notification de la dernière de ces ratifications ou adhésions. Le Gouvernement du Royaume-Uni notifiera à tous les Gouvernements mentionnés à l'article 5, alinéa 2, la date de la mise en vigueur de la Convention.

(2) Toutes ratifications ou adhésions reçues après la date de la mise en vigueur de la Convention prendront effet trois mois après la date de leur réception par le Gouvernement du Royaume-Uni.

ARTICLE 19.

(1) Tout Gouvernement Contractant pourra à tout moment dénoncer la présente Convention par notification écrite adressée au Gouvernement du Royaume-Uni. Cette dénonciation prendra effet, en ce qui concerne le Gouvernement par lequel elle sera faite, à l'égard de tous les territoires de ce Gouvernement auxquels la Convention s'applique à ce moment, soit en plein, soit en partie, un an après la date de la réception de la notification par le Gouvernement du Royaume-Uni. Cependant, aucune dénonciation ne prendra effet avant l'expiration de cinq années à partir de la date de la mise en vigueur de la Convention.

(2) Si à la suite de dénonciations simultanées ou successives, le nombre de Gouvernements Contractants liés en ce qui concerne l'un ou plusieurs de leurs territoires par toutes les obligations de la présente Convention est réduit à moins de quatre, la Convention cessera d'être en vigueur à partir de la date à laquelle la dernière de ces dénonciations prendra effet conformément aux dispositions de l'alinéa précédent.

(3) Le Gouvernement du Royaume-Uni notifiera à tous les autres Gouvernements mentionnés à l'article 5, alinéa 2, toutes dénonciations ainsi reçues et la date à laquelle elles prendront effet. Le Gouvernement du Royaume-Uni notifiera également, le cas échéant, la date à laquelle la Convention cessera d'être en vigueur en vertu des dispositions de l'alinéa précédent.

En foi de quoi les Plénipotentiaires susnommés ont signé la présente Convention.

Fait à Londres, ce huit novembre 1933, en une seule copie qui restera déposée aux archives du Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, qui en transmettra des copies certifiées conformes à tous les Gouvernements qui ont assisté à la Conférence à laquelle la présente Convention a été dressée, soit

comme participants, soit comme observateurs, ainsi qu'à tout autre Gouvernement auquel le Gouvernement du Royaume-Uni jugera désirable de communiquer une copie.

Union de l'Afrique du Sud :

C. T. DE WATER.
ARTHUR W. HILL.

Espagne :

R. P. DE AYALA.

France :

L. RUFFAT.

Belgique :

Baron de CARTIER DE MARCHIEN.
V. VAN STRAELEN.
J. M. DERSCHIED.

Italie :

TULLIO ZEDDA.
SAVERIO PATRIZI.

Grande-Bretagne et Irlande du Nord :

ONSLow.
W.F. GOWERS.
ARNOLD HOBSON.
A.B. ACHESON.
B.F. WRIGHT.

Portugal :

R. ENNES ULRICH.
CARLOS MELLO GERALDES.
LUIS W. CARRISSO.

Egypte :

I. KADRY.

Soudan Anglo-Egyptien :

W.R. BARKER.

ANNEXE

Classe A

ANIMALIA

I.—MAMMALA.

Primates

- A 1.—Gorille—*Gorilla gorilla* (Savage & Wyman) (toutes les sous-espèces.
Anthropopithecus gorilla Savage & Wyman, 1847, Bost.
Journ. Nat. Hist. 5 : 419.
- A 2.—Tous les Lémuriens de Madagascar—*Chromyidae*, *Lemuridae*
et *Indrisidae*.
(NOTE)—Ces familles comprennent de nombreux genres et espèces).

Carnivora.

- A 3.—Protèle—*Proteles cristatus* (Sparman).
Viverra Cristata Sparman, 1785, Voy. : 177.
- A 4.—Genette Possane—*Fossa* Gray (toutes les sous-espèces).
Fossa Gray, 1864, Proc. Zool. Soc. Lond., 1864 : 518.

Ungulata.

- A 5.—Antilope noire géante—*Hippotragus niger varians* Thomas
Hippotragus niger varians Thomas, 1916, Proc. Zool. Soc.
Lond. 1916 : 298.
- A 6.—Antilope Nyala—*Tragelaphus Angasi* Angas., *Tragelaphus*
angasi Angas, 1848, Proc. Zool. Soc. Lond., 1848 : 89.
- A 7.—Tragélaphe de montagne—*Tragelaphus buxtoni* Lydekker
Tragelaphus buxtoni Lydekker, 1910, Nature, 84 : 397.
- A 8.—Okapi—*Okapia johnstoni* (Selater. Equus (-) johnstoni
Selater, 1901, Proc. Zool. Soc. Lond., 1901 (1) : 50.
- A 9.—Cerf d'Algérie—*Cervus elaphus barbarus* Bennett. *Cervus*
barbarus Bennett, 1837, Mist Anim. Gardens Zool. Soc. : 31.
- A 10.—Hippopotame de Libéria ou Hippopotame nain—*Heoropsis*
liberiensis (Morton).

- Hippopotamus liberiensis Morton, 1849, J. Acad. Nat. Sci. Philad. (1) 4 : 232.
 Hippopotamus minor Morton, 1884, Proc. Acad. Nat. Sci. Philad. 2 (1) : 15.
- A 11.—Zèbre de montagne—*Hippotigris zebra* (Linnaeus) toutes les sous-espèces.
Equus zebra Linnaeus, 1758, Syst. Nat. ed. 10 1 : 74.
- A 12.—Âne sauvage—*Asinus asinus* (Linnaeus) (toutes les sous-espèces).
Equus asinus Linnaeus, 1758, Sys. Nat. ed. 10 1 : 73.
- A 13.—Rhinocéros blanc—*Rhinoceros sinus* Burchell (toutes les sous-espèces).
Rhinoceros sinus Burchelle, 1817, Bull. Soc. Philom. 1817 : 96.
- A 14.—Bubale de l'Afrique du Nord—*Bubalis buselaphus* (Pallas)
Antelope buselaphus Pallas, 1766, Misc. Zool. : 7.
- A 15.—Bouquetin d'Abyssinie—*Capra walia* Ruppell. *Capra walia* Nappell, 1835, Neue Wirbelthiera Abyssin., 1 : 16.
- A 16.—Eléphant—*Elephas africanus* Blumenbach. *Elephas africanus* Blumenbach, 1779, Handbuch der Naturgeschichte, et. 15 : 125.
 (NOTE.—Cette espèce devra être comprise dans la classe (A) seulement en ce qui concerne les spécimens dont chaque défense ne pèse pas plus de 5 kilogrammes.)
- A 17.—Chevrotain aquatique—*Hyemoschus aquaticus* (Ogilby) toutes les sous-espèces). *Moschus aquaticus* Ogilby, 1840, Proc. Zool. Soc. Lond., 1840 : 35.

II.—AVES.

- A 18.—Bec-en-Sabot—*Balaeniceps rex* Gould. *Balaeniceps rex* Gould 1851, Proc. Zool. Soc. Lond., 1851 : 1.
- A 19.—Comatibis chevelu—*Comatibis eremita* (Linnaeus). *Upupa eremita* Linnaeus, 1758, Syst. Nat., ed. 10 1 : 118.
- A 20.—Pintade à poitrine blanche—*Agelastes meleagrides* Bonaparte. *Agelastes meleagrides* Bonaparte, 1849, Proc. Zool. Soc. Lond. 1849 : 143.

2.—VEGETABILIA

- A 21.—Welwitschia—*Welwitschia Bainesii* (Carrière) *Welwitschia Bainesii* (Carrière, 1933, Flora Capensis 5 (2) : Suppl. : 1-3 (antérieurement *Welwitschia mirabilis* Hooker fil.)

Classe B

ANIMALIA

I.—MAMMALIA.

Primatés

- B 1.—Chimpanzé—*Anthropopithecus* Blainville (toutes les sous-espèces).
Anthropopithecus Blainville, 1838, Ann. Franç. et Étrang. d'Anat. et Physiol. 2 : 360.
- B 2.—Colobes—*Colobus* Illiger (toutes les sous-espèces). *Colobus* Illiger, 1811, Prodomus : 69.

Unguata.

- B 3.—Élan géant—*Taurotragus Derbianus* (Gray) (toutes les sous-espèces).
Boselaphus cerbianus Grayé 1847, Ann. Mag. Nat. Hist. (1) 20 : 286.
Boselaphus orcas Gray, 1847, List Osteol. Brit. Mus. : 155.
- B 4.—Girafes—*Giraffa* Zimmermann (toutes les sous-espèces).
Giraffa Zimmermann, 1780, Geogr. Gesch. 2 : 125.
- B 5.—Gnou—*Connochaetes gnou* (Zimmermann). *Bos gnou* Zimmermann, 1772 Spec. Zool. Geogr. : 372.
- B 6.—Céphalophe à dos jaune—*Cephalophus sylvicultrix* (Afzelius).
Antilope sylvicultrix Afzelius, 1815, Nova Acta Soc. Upsala 6 : 265.
- B 7.—Céphalophe de Jentink—*Cephalophus jentinki* Thomas *Cephalophus jentinki* Thomas, 1892, Proc. Zool. Soc. Lond., 1892 : 417.
Antilope longiceps Jentink, 1885, Notes Leyden Mus. 7 : 272.
- B 8.—Oréotrague Beira—*Lorcostragus megalotis* (Menges). *Oreotragus megalotis* Menges, 1894, Zool. Anz. 1894 : 131.
- B 9.—Gazelle de Clarke—*Ammodorcas clarkie* (Thomas). *Cervicapra clarkie* Thomas, 1891, Ann., Mag. Nat. Hist. (6) 7 : 304.
- B 10.—Damalisque à queue blanche—*Damaliscus pygargus* (Pallas).
Antilope pygarga Pallas, 1767, Spicil. Zool. fasc. 1 : 10.
Antilope docras Pallas, 1766, Misc. Zool. : 6 ; nec. *Capra docras* Linnæus.

- B 11.—Rhinocéros noir—*Rhinoceros bicornis* Linnaeus.
Rhinoceros bicornis Linnaeus, 1758, Syst. Nat. ed., 10 1 : 56.
- B 12.—Eléphant—*Elephas africanus* Blumenbach.
Elephas africanus Blumenbach, 1779, Handbuch der Naturgeschichte ed. 5 : 125.
- (NOTE.—Cette espèce devra être comprise dans la Classe B en ce qui concerne les spécimens dont chaque défense pèse plus que 5 kilogrammes.)

Edentata.

- B 13.—Pangolins—*Manis* Linnaeus (Toutes les espèces).
Manis Linnaeus, 1758, Syst. Nat. etc., 10 1 : 36.

II.—AVES.

- B 14.—Marabout—*Mephitis crumenifera* (Lesson).
Ciconia crumenifera Lesson, 1831 Traité d'Orn. : 585.
- B 15.—Grand Calao d'Abyssinie ou Calao caronculé—*Bucorvus abyssinicus* (Boddaert).
Buceros abyssinicus Boddaert, 1783, Tabl. Planches en luminées : 48.
- B 16.—Grand Calao—*Bucorvus cafer* (Schlegel).
Buceros carunculatus cafer Schlegel, 1862 Mus. Pys-Bas 1 : 20.
- B 17.—Autruche sauvage—*Struthio* Linnaeus (toutes les sous-espèces africaines).
Struthio Linnaeus, 1758, Syst. Nat. etc. 10 1 : 153
- (NOTE.—Les sous-espèces africaines sont les suivantes :
Autruche de l'Afrique du Nord—*S. camelus camelus* Linnaeus, 1758 :
Autruche méridionale—*S.c. australis* Gurney, 1868.
Autruche de Masai—*S.c. massaicus* Neumann, 1898 ; et
Autruche de Somale—*S.c. molydophanes* Reichenow, 1883
- B 18.—Messager serpentaire—*Sagittarius serpentarius* (Eiller).
Falco serpentarius Miller, 1779, Icon. Anim. pl. 28.
- B 19.—Aigrette garzette—*Egretta garzetta garzetta* (Linnaeus).
Ardea garzetta Linnaeus, 1766, Syst., Nat. ed. 12 1 : 237.
- B 20.—Grande Aigrette—*Casmerodius albus melanorhynchus* (Wagler).
Ardea melanorhynchus Wagler, 1827, Syst. Av. Additamenta (dernière page).

B 21.—Aigrette intermédiaire de l'Afrique—*Mesophoyx intermedius brachyrhynchus* (Brehm).

Herodias (Egretta) Brachyrhynchus Brehm, 1858, J. Ornith. 471.

B 22.—Garde-bœuf ou pique-bœuf—*Bubulcus ibis* (Linnaeus).

Ardea ibis Linnaeus, 1758, Syst. Nat. ed. 10 1 : 144.

FOREIGN OFFICE,

London, 23, décembre 1933.

Certified a true copy :

(Signed) : S. GASIELEQ.

*Librarian and Keeper of the Papers
at the Foreign Office.*

III

PROTOCOLE.

(Londres, le 8 novembre 1933.)

Au moment de la signature de la Convention relative à la Conservation de la Faune et de la Flore à l'Etat Naturel portant la date de ce jour, les Soussignés, dûment autorisés à cet effet par leurs Gouvernements respectifs, sont convenus des dispositions suivantes :

(1) Afin de faciliter la collaboration pour empêcher l'extinction de la faune et de la flore naturelle, et d'examiner le fonctionnement de la Convention mentionnée ci-dessus, ainsi que la question des améliorations que l'on pourrait y apporter, des Conférences internationales périodiques auront lieu à des intervalles convenables auxquelles les Gouvernements parties à la Convention ou au nom desquels le présent Protocole aura été signé se feront représenter.

(2) La première de ces conférences aura lieu dans les quatre années à partir de la date de ce jour, et les arrangements s'y rapportant seront faits par le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande Bretagne et d'Irlande du Nord, qui invitera les Gouvernements visés à l'article 1er du présent Protocole ainsi que tout autre Gouvernement dont l'assistance pourrait être considérée désirable.

(3) Il est convenu que les discussions à la Conférence mentionnée ci-dessus comprendront (a) la question de l'échange entre Gouvernements de listes de personnes connues comme ayant été coupables d'infractions répétées aux lois sur la chasse, (b) la question de l'échange de renseignements relatifs aux maladies contagieuses présentant une importance pour la conservation de la faune ou de la flore, ou affectant aussi bien les hommes que les animaux.

(4) Les Conférences ultérieures auront lieu à la date et selon les dispositions qui seront fixées à la première Conférence.

(5) Le présent Protocole, dont les textes français et anglais feront tous deux également foi, portera la date de ce jour et entrera en vigueur au moment de sa signature.

En foi de quoi les Soussignés ont signé le présent Protocole.

Fait à Londres, ce huit novembre 1933, en une seule copie, qui restera déposée aux archives du Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, qui en transmettra des copies certifiées conformes à tous les Gouvernements qui ont assisté à la Conférence à laquelle le présent Protocole a été dressé, soit comme participants, soit comme observateurs, ainsi qu'à tout autre Gouvernement auquel le Gouvernement du Royaume-Uni jugera, désirable de communiquer une copie.

Union de l'Afrique du Sud :

C. T. DE WATER,
ARTHUR W. HILL.

Espagne :

R. P. DE AYALA.

Belgique :

BARON DE CARTIER DE MARCHELLENNE,
V. VAN STRAELLEN,
J. M. DERSCHIED.

France :

L. RUFFAT.

*Grande-Bretagne et Irlande du
Nord :*

ONSLOW,
W.F. CLOWERS,
ARNOLD HODSON,
A.B. ACHESON,
B.F. WRIGHT.

Italie :

TULLIO ZEDDA.
SAVERIO PATRIZI.

Portugal :

R. ENNES ULRICH,
CARLOS MELLO GERALDES,
LUIS W. CARRISSO.

Egypte :

I. KADEY.

Soudan Anglo-Egyptien :

W.R. BARKER.